هوامش

قبل شهرين من انطلاق دورة الألعاب الأولمبية في باريس، ستختبر مدينة كانّ تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهرجانها السينمائي الذي تنطلق فعالياته بعد أيام، لتحقيق التدابير الأمنية للتظاهرة

سيتوافر على شاطئ ماغنوم ما بين 15 و20 عنصراً (جويل ساغيت/ فرانس برس)

مهرجان كانّ السينمائي

تدابير أمنية يتولّاها الذكاء الاصطناعي

ستتميز التدابير الأمنية المتخذة خلال الدورة السابعة والسبعين لمهرجان كانّ السينمائي باستخدام مجموعة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة، كالذكاء الاصطناعي ورمز الاستجابة السريعة، وبينها ما سيكون الحدث السينمائي مناسبة لاختباره، بالتزامن مع وصول خطة التأهب الأمني إلى أقصى مستوياتها، مع اقتراب انطلاق دورة الألعاب الأولمبية في باريس.

17 كاميرا مراقبة

ومع توقّع حضور مجموعة من النجوم بالإضافة، إلى جماهيرهم التي ستحاول إلقاء نظرة عليهم و4500 صحافي معتمد، ستخضع فعاليات المهرجان المُقام بين 14 و25 مايو/أيار للمراقبة بواسطة 17 «كاميرا مراقبة بالفيديو تعمل بالذكاء الاصطناعي»، على ما توضح بلدية مدينة كان. ورُكّبت هذه الأجهزة «على سبيل التجربة» في محيط المبنى الذي سيستضيف فعاليات المهرجان، ويكون في العادة المكان الأكثر خضوعاً للمراقبة، بما أنّ الأفلام ستُعرض فيه وسيستقبل نجوماً كثيرين، من بينهم فرانسيس فورد كوبولا وجورج لوكاس وإيما ستون وسيلينا غوميز وكاترين دونوف وديمي مور وميريل ستريب. وستتيح هذه التقنية لمركز الحماية المُدنية التابع للبلدية «رصد أي تحرّكات أو تصرفات مشبوهة أو خطرة»، أو المساعدة في اكتشاف أي طرود مرمية أو أسلحة أو تحرّك بين الجمهور، بحسب البلدية. ويؤكد رئيس بلدية كان، دافيد لينار، أنّ هذه «الوسائل التكنولوجية الإضافية للمراقبة»، يمكننا اعتمادها خلال الدورة السابعة والسبعين لمهرجان كان بفضل «القانون المتعلق بدورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية 2024». وستكون هذه الكاميرات متّصلة بـ«شبكة حماية هي الكبرى في فرنسا»؛ إذ تضم 884 كاميرا، أي ما يعادل «كاميرا واحدة لكل 84 مقيماً»، من أجل «تعزيز فعالية النظام الأمني»، بحسب رئيس البلدية. ومن التقنيات الداعمة الأخرى، 462 زر اتصال بالطوارئ متصلة مباشرة بوحدة المعالجة المركزية، نشرتها البلدية بطريقة رائدة في الأماكن العامة وداخل المدارس ودور الحضانة والمباني والمرافق العامة ودور العبادة والشركات. وقبل شهرين من انطلاق دورة الألعاب الأولمبية في باريس، والتحدي الأمني المرتبط بها، يمكن لمدينة كان الاعتماد على 200 عنصر شرطة في البلدية و66 من العاملين في خدمة المراقبة. لكنّ المسؤولين في المدينة ينتابهم قلق من احتمال مواجهة نقص في عناصر الشرطة الوطنية في نهاية إبريل/نيسان.

رموز استجابة سريعة

من جهتها، طَمأنَت وزارة الداخلية إلى أنّ أربع وحدات من القوى الأمنية تضم كل منها نحو 100 شخص، ستكون في الخدمة على غرار ما كان يُعتمد في السنوات الأخرى. ويؤكد ممثل منطقة ألب ماريتيم لوكالة فرانس برس أنّ «التدابير الأمنية لن تكون أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة». وسيُعلن عن الخطة الأمنية قبل يوم من انطلاق المهرجان. وحشد المنظمون 400 عنصر أمني للتفتيش والمراقبة داخل مكان إقامة المهرجان. لكن المهرجان يتضمن أيضاً حفلات خاصة كثيرة تُقام على الشواطئ أو في الفيلات أو على متن يخوت، وتتطلّب حماية أمنية من شركات أمن خاصة. وعلى شاطئ ماغنوم أمام فندق جي دبليو ماريوت، الذي استضاف الأمسيات الخاصة بثلاثة أفلام فازت بالسعفة الذهبية، «ستُعتمد رموز استجابة سريعة، ما يعني أنّ على الجميع الحصول على تصريح مسبق لأسباب أمنية»، على ما يقول المسؤول الإعلامي فريديريك أنري لوكالة فرانس برس. وخلال أمسيات الدورة السابعة والسبعين من المهرجان السينمائي، سيتوافر على شاطئ ماغنوم «ما بين 15 و20 عنصراً» لتأمين الحماية الأمنية، بالإضافة إلى مدرّب كلاب وحارس إنقاذ من الغرق. وفي فندق كارلتون، حيث تنزل رئيسة لجنة التحكيم الأميركية غريتا غيرويغ، سيتم تعزيز التدابير الأمنية خلال المهرجان، على ما علمت وكالة فرانس برس من دون تفاصيل إضافية.

(فرانس برس)

باختصار

ستخضع فعاليات المهرجان المُقام بين 14 و25 مايو/أيار للمراقبة بواسطة 17 كاميرا مراقبة بالفيديو تعمل بالذكاء الاصطناعي

■■■

ستتيح هذه التقنيات لمركز الحماية المُدنية رصد أي تحرّكات مشبوهة أو خطرة، أو المساعدة في اكتشاف أي طرود مرمية أو أسلحة

وأخيراً

الخوف من الرأي المختلف

رشا عمران

لا يمكن الوثوق بأيّ مثقف يدّعي التنويرية وهو يدعم أنظمة الاستبداد العربية في مختلف أشكالها، ولا يمكن الوثوق بأيّ حركة تنويرية ليس من أهدافها السعي لتفكيك الأسس التي تقوم عليها الذهنية الاستبدادية، وكشف الارتباط الذي يجمع بين المؤسّسات السياسية الحاكمة بمنظوماتها كلّها والمؤسسة الدينية، التي لن تجد داعماً أفضل من أنظمة الاستبداد الحالية لإبقاء الشعوب تحت سيطرتها. التنويري الحقيقي هو مثقف شجاع يُدرك المخاطر التي سيتعرض لها حين يحاول طرح أفكاره، لا من جموع الغوغاء فقط، وإنّما من الأنظمة الاستبدادية التي سيساورها القلق من فِكَر قد تغيّر حال الشعوب وآليات تفكيرها؛ ذلك أن تغييرَ آليات تفكير الشعوب سوف ينعكس لا على الواقع السياسي والاجتماعي فقط، بل على الواقع الاقتصادي، وهو أكثر ما تحاول الأنظمة السيطرة عليه ضماناً لبقائها واستمراريتها في الحكم إلى الأبد.

والحال إنّ علاقة الأنظمة السياسية بالمؤسّسات الدينية تشبه علاقة الزواج، إذ تسعى الأنظمة لجعل المؤسّسات الدينية واحدة من أدواتها السلطوية اليومية ضدّ الشعوب، لكنها تخاصمها، أحياناً، إن اقتضت المصلحة، وتقطع عنها مصادر التمويل، وتحاول إعلان طلاق معها، غير أنّها سرعان ما تعيدها إلى عصمتها عندما تجد أنّ تلك المؤسّسات بدأت البحث عن شرعية أخرى قد تجدها في مطالب الشعوب، تلعب هنا المؤسسة الدينية دور الزوجة المُتمرّسة التي تعرف جيداً كيف تثير غيرة زوجها، لكن عينها تبقى عليه دائماً وأبداً. هكذا، يستمرّ التحالف بين المؤسّستين ضد الشعوب/ رعايا المؤسّستيْن. وحين نتحدث عن مؤسسة دينية ما فنحن نقصد المؤسّسات بمذاهبها كلّها، من جهة، وبأشكالها كلّها، سواء الرسمية أو تلك التي تعارضها، من جهة أخرى، ذلك أنّ ما حدث في عصرنا الحديث، عربياً، على الأقلّ، أثبت أنّ كلّ الحركات الدينية المعارضة للأنظمة وحلفائها علناً، تلتقي معها في غير أمكنة، طالما يكفل هذا اللقاء بقاء الشعوب مُعطّلة عن استخدام العقل والتفكير، والشك والسؤال، والبحث عن هويّة أكثر رحابة واتساعاً.

من هنا، يجب، بدايةً، نقد مؤسّسي مشروع تكوين (التنويري) الهادف لتجديد الخطاب الديني، والذي أعلن عنه، أخيراً، في القاهرة، ذلك أن لا أحدَ من مؤسّسيه لديه موقف واضح ومعلن من منظومة الاستبداد العربية على اتساع رقعة العالم العربي، خصوصاً من النظام السوري، الذي سبّب كلّ هذا الخراب لسورية والسوريين، وتسعى الأنظمة العربية الأخرى لإعادة تدويره عربياً ودولياً، كما لو أنّهم يحمّلون السوريين الضحايا، مسؤولية مصيرهم، هذا عدا عن أنّ لبعض المؤسّسين مواقف مُؤيّدة للأنظمة الحاكمة، وكأنّ الخراب في الشارع العربي، والتخلف والجهل والاحتماء بالغيبيات، سببه الخطاب الديني فقط، وليس استخدام هذا الخطاب من قبل الاستبداد السياسي.

يمكن فهم الهيجان الشعبوي على وسائل التواصل الاجتماعي ضدّ مشروع تكوين، ذلك أنّ طرح الأسئلة في الأمور التي يعتبرها كُثُرٌ مسلّمات، يمكنه أن يخلخل بعض الثوابت، وهذا أمر، بالتأكيد، يسبّب الخوفَ لمن اعتاد طويلاً على الركون لإيماناته واعتبار الشكّ إفكاً وكفراً. ويمكن أيضاً فهم محاولات ربط توقيت إعلان المشروع مع الحدث الفلسطيني لنسف فكرة المشروع كلّها، فنحن شعوب اعتادت رؤية «المؤامرة» خلف أيّ حدث عام. كما يمكن فهم تحريض المؤسّسات الدينية الرسمية وغير الرسمية ضدّ المشروع ففيه، إذا نجح واستمر، سحب ولو قليلاً للبساط من تحت أقدامها. لكن غير المفهوم هو محاولة كثيرين من المثقفين العرب تسفيه المشروع وتسفيه مؤسّسيه، والتحريض عليهم وشتمهم، واتهامهم بشتّى الاتهامات، فيختلط في وسائل التواصل آراء الغوغاء بآراء المثقّفين، لنصبح في أكبر هجوم شعبوي افتراضي ضدّ مشروع لم يظهر منه بعد إلا رؤوس أقلام، وصورة زجاجة بيرة ركّبها أحدهم باستخدام تقنية فوتشوب على طاولة أمام المجتمعين، هاج مثقفون عرب ضدّها، وماجوا من دون أدنى محاولة للتفكير في حقيقة الصورة.

ما الذي استفز المُثقّفين العرب في مشروع تكوين؟ إذا كان المؤسسون ليسوا مؤهلين لتجديد الخطاب الديني كما يرى كُثُرٌ فإنّ المشروع سوف ينتهي مع بداياته، ما الداعي إذاً لهذا التحريض كلّه، والشتيمة والاستهزاء؟ ثمّ أليس من المفروض أن يؤمن المثقفون بحرّية الرأي؟ أليس من الواجب دعم أيّ حراك يتيح لو القليل جداً من الاختلاف، في وقت تعاني فيه مجتمعاتنا من الصوت الاستبدادي الواحد، سواء السياسي أو الديني؟

> يمكن فهم الهيجان الشعبوي على وسائل التواصل الاجتماعي ضدّ مشروع تكوين، فالأسئلة في الأمور التي يعتبرها كُثُرٌ مسلّمات، يمكنها أن تخلخل بعض الثوابت

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,50**, Austria **€ 2,50**, Belgium **€ 2,50**, France **€ 2,50**, Germany **€ 2,50**, Holland **€ 2,50**, Italy **€ 2,50**, Spain **€ 2,50**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 10,00**, USA **$ 2,00**